MONSANTO
BUSINESS CONDUCT OFFICE

الالتزام بالقانون الأمريكي لممارسات الفساد الأجنبية
وقوانين مكافحة الفساد الأخرى

السياسة

تدير مونسانتو أعمالها وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الأمريكي لممارسات الفساد الأجنبية (FCPA) وقوانين مكافحة الرشوة المماثلة في الدول الأخرى، بما في ذلك القوانين المنفذة لاتفاقيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومنظمة الولايات الأمريكية (OAS). كل الأشخاص الخاضعين لهذه السياسة، كما هو موضح فيما يلي، ممنوعون منعاً باتاً من تقديم، أو دفع، أو الوعد أو التفويض بدفع أي رشوة، أو إكرامية، أو أي أشياء أخرى ذات قيمة لأي "مسؤول أجنبي" [1] بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة من خلال طرف ثالث لتأمين أي تعاقد أو تنازل أو أي معاملة مفضلة أخرى لمونسانتو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المطلوب من كل هؤلاء الأشخاص هو الالتزام بسياسات وإجراءات مونسانتو التي صُممت لضمان الالتزام بهذه القوانين. وأخيراً، فإن مونسانتو تلتزم باشتراطات قانون FCPA الخاصة بالمحاسبة وحفظ السجلات. . كما تعتمد مونسانتو على الفواتير والوثائق التي تتلقاها من شركائها في الأعمال أو التي يقومون بإصدارها، وذلك لعمل دفاتر وسجلات دقيقة والاحتفاظ بها.

النطاق

تسري هذه السياسة على كل الأعمال التي يقوم بها الشركاء بالنيابة عن مونسانتو، وجميع مسؤولي الشركة ومدرائها والعاملين فيها سواء بنظام العمل طوال الوقت أو جزء من الوقت. بالإضافة إلى ذلك، تسري هذه اللائحة على جميع الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة التي تديرها مونسانتو.

جميع شركاء الأعمال الذين يمثلون مونسانتو (بما في ذلك الاستشاريين، والعملاء، ومندوبي البيع، والموزعين، والمقاولين المستقلين)، الذين قد يتعاملون مع "المسؤولين الأجانب" بالنيابة عن "الشركة" عليهم اتباع جميع الأجزاء المعمول بها من هذه السياسة.

المناقشة

ينص قانون FCPA على أنه من غير القانوني دفع - أو حتى العرض أو الوعد بدفع – مبالغ مالية لـ "مسؤولين أجانب" بهدف الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها. أي مبالغ تدفع لمسؤول أجنبي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شريك في الأعمال، بما في ذلك المجاملات أو الهدايا باهظة التكاليف، بغرض الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها، أو بغرض التأثير بطريقة غير مشروعة على موضوع ما لمصلحة مونسانتو، من الممكن أن يعتبر رشوة وينتج عنه مخالفة للقانون.

---

[1] مصطلح "مسؤول أجنبي" يشمل جميع الموظفين التابعين للدوائر أو الوكالات الحكومية غير الأمريكية، سواءً في الأفرع التنفيذية أو التشريعية أو القضائية التابعة للحكومة، وسواءً على المستوى القومي، أو المحلي أو على مستوى الولاية (أو ما يعادل ذلك). ويشمل هذا المصطلح العاملين طوال الوقت أو بعض الوقت، والعاملين الذين لا يتقاضون أجراً، وأي شخص "يعمل بصفة رسمية"، وأفراد الأسرة المالكة. ويندرج تحت مصطلح "مسؤول" أيضاً الأحزاب السياسية، ومسؤولو الأحزاب، والمرشحون لمناصب سياسية. وعلاوة على ذلك، فإن مصطلح "مسؤولين" يشمل العاملين لدى المنظمات الدولية العامة مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، والهيئة الاستشارية الدولية للقطن (ICAC)، والمعهد الدولي لأبحاث السياسة الغذائية. وأخيراً، فإن مصطلح "المسؤولين الحكوميين غير الأمريكيين" يشمل المسؤولين والعاملين لدى المؤسسات والشركات الأكاديمية العامة التي تخضع لملكية أو إدارة الحكومة، حتى لو كانت هذه الشركات تعمل بطريقة تشبه الطريقة المعمول بها في المؤسسات الخاصة. وفي كثير من الحالات لا يعامل هؤلاء الأشخاص من جانب حكوماتهم كمسؤولين، ومن المتوقع معاملتهم كأي صحاب عمل خاص. ولكن، لأغراض قانون FCPA ، ليس من المهم من الناحية القانونية ما إذا كان الشخص يعتبر مسؤولاً من قبل الحكومة المعنية. فالتعريف الذي ينص عليه القانون الأمريكي هو المهم.

يحدد قانون FCPA المسؤولية فيما يتعلق بالمبالغ التي تدفع بطريقة غير مباشرة لمسؤول أجنبي، وأيضاً تلك التي تدفع بطريقة مباشرة. فالشركة ومسؤولوها وموظفوها كأفراد قد يتحملون المسؤولية فيما يتعلق بالمبالغ التي تدفع من قبل شريك أعمال، على سبيل المثال ممثل مبيعات، أو استشاري، أو عميل، أو مقاول، أو مقاول من الباطن، أو شريك في مشروع مشترك، أو غير ذلك، إذا قامت الشركة بدفع مبالغ أو تحويل أشياء ذات قيمة لهذا الشريك، وهي على علم، أو لديها أسباب تجعلها على علم بأن هذه المبالغ سوف تستخدم، كلها أو جزء منها، لتقديم مبالغ بطريقة غير مشروعة لـ "مسؤول أجنبي". (هذا صحيح حتى لو لم يكن شريك الأعمال نفسه خاضعاً لقانون FCPA). المسؤولية يمكن أن تنشأ إذا كانت الشركة على علم بالحقائق التي توحي بـ "احتمال كبير" بأن شريك الأعمال سوف ينقل كل، أو جزءاً من المبالغ التي تلقاها من الشركة إلى مسؤول أجنبي لأسباب تتعلق بالفساد. وبناء على ذلك، يجب على مونسانتو أن تتعامل مع العلاقات بينها وبين شركاء أعمالها بقدر كاف من الحذر، وأن تقنع نفسها بأن شركاء الأعمال ملتزمون بجميع قوانين مكافحة الفساد.

وكما هو ملاحظ، فإنه في ظروف معينة قد تتسبب الهدايا والضيافة والنفقات الأخرى التي تتكبدها الشركة بالنيابة عن المسؤولين الأجانب في حدوث مخالفات لقانون FCPA وقوانين مكافحة الفساد الأخرى. وبناء على ذلك، فإن جميع مدراء، وموظفي، ومندوبي مونسانتو يجب أن يلتزموا بسياسات الشركة فيما يتعلق بتقديم واسترداد قيمة الهدايا، والوجبات، والضيافة والانتقالات (سياسة مراقب حسابات الشركة رقم 85001,00). شركاء الأعمال ليسوا مخولين لتقديم هدايا أو استضافة مسؤولين أجانب بالنيابة عن مونسانتو إلا إذا تم تفويضهم خطياً بذلك.

شركاء الأعمال الذين يتصرفون بالنيابة عن الشركة قد يُطلب منهم تقديم مبالغ للتسهيل أو للتعجيل إلى مسؤول أجنبي بغرض تسهيل أو تأمين أداء عمل حكومي روتيني من قبل ذلك المسؤول. وقد تشكل مثل هذه المبالغ مخالفة للقانون المحلي. وبناء على ذلك، تحظر سياسة مونسانتو تقديم أي مبالغ بغرض التسهيل أو التعجيل. وأي طلب لمثل هذه المبالغ يجب أن يتم رفضه، وإبلاغ الأمر إلى مجموعات العمل الإقليمية التي تتبعها، وبالنسبة لشركاء الأعمال إلى مسؤول الأعمال الأولي الذي تتبعه في مونسانتو.

وفي بعض الظروف، قد يدخل دفع مبالغ إلى مسؤول أجنبي في إطار الاستثناء البسيط الذي يتيحه قانون FCPA لأسباب تتعلق بـ "الصحة والسلامة"، ويتم دفع هذه المبالغ في أعقاب عملية ابتزاز أو إكراه. والتاريخ التشريعي لقانون FCPA يعرّف الابتزاز بأنه دفاع عن انتهاكات لقانون FCPA. إلا أن ذلك لا يتاح إلا في حالات الطوارئ، حيث تعمل المبالغ المدفوعة على تخفيف خطر مباشر يتهدد صحة شخص ما أو سلامته، أو تدمير وشيك للممتلكات. ويتلخص تبرير دفاع الابتزاز في أنه في مثل حالة الطوارئ هذه، يكون الشخص الذي يدفع المبالغ ليس لديه نية دفع رشوة. ولا تعتبر المبالغ التي تدفع لـ "المسؤولين الأجانب" عندما تكون الصحة البدني لشخص ما أو سلامته معرضة لخطر محدق مخالفة لسياسة مونسانتو الخاصة بمكافحة الفساد. إلا أن الخطر يجب أن يكون حقيقياً. جميع المدفوعات الخاصة بالصحة والسلامة يجب أن يتم الإبلاغ عنها للمستشار العام في مونسانتو، ومراقب الشركة، وأيضاً للرئاسة القانونية الإقليمية والرئاسة المالية الإقليمية ذات الصلة، وذلك خلال يوم عمل واحد (1) من تاريخ الدفع.

المدراء أو الموظفون أو شركاء الأعمال، الذين يقدمون بطريقة غير مشروعة مبالغ للمسؤولين الأجانب، يعرضون أنفسهم لإجراءات تأديبية مناسبة من قبل الشركة، وأيضاً إلى عواقب قانونية لمخالفة القوانين المعمول بها. يجوز اتخاذ إجراء تأديبي ضد أي فرد:

- يعلم أن مخالفة هذه السياسة أمر مدبر من قبل آخرين، ولا يقوم بإبلاغ مكتب سلوك الأعمال أو مجموعة العمل الإقليمية التي يتبعها، أو
- يعلم أن هناك مخالفة لهذه السياسة من قبله أو من قبل آخرين، ولا يقوم بإبلاغ مكتب سلوك الأعمال أو مجموعة العمل الإقليمية التي يتبعها، أو

التدقيق

يجب على قسم التدقيق الداخلي في مونسانتو تدقيق مدى الالتزام بهذه السياسة.